لم تؤثر الانتخابات الاخيرة، اذاً، على طبيعة النظام الحزبي الاسرائيلي القائم على حزبين كبيرين، وانما على العكس حالت دون تغيّره في اتجاه حزب مهيمن، فيما لو فاز الليكود ولو بفارق أقل من الذي تحقق لصالح العمل. فالثابت، انه كان هناك اتجاه متصاعد، خلال العقد الماضي، لتحسين قدرة الليكود الائتلافية بالمقارنة مع العمل، بسبب الانعطاف اليميني المتزايد، بدرجات متباينة، في صفوف جميع الاحزاب الدينية، ممّا جعلها تفضّل الائتلاف مع الليكود. وقد أُصدرت عن جميعها اعلانات واضحة بهذا المعنى خلال الحملة الانتخابية. وقد بلغ هذا الانعطاف ذروته في المفدال، الى حدّ انه صار أكثر تشدّداً من الليكود. فالمفدال، الآن، غير ما كان عليه حتى عقد السبعينات، بعد ان سيطر عليه خريجو مدرسة «بني عكيفا» وقادة غوش ايمونيم، والتقى مع طروحات «المسيانية» الغيبية في لقاء ارض ـ اسرائيل، وبالرغم من ان زعيمه الحالي زفولون هامر يعتبر من أقل قياداته تشدّداً، يعد الرجل الثاني افنير شاكي الاكثر نفوذاً في تقرير سياسات الحزب. وحتى هامر نفسه، أعلن، عشية الانتخابات، انه يفضّل الائتلاف مع الليكود[١٦]. وعندما سُئل فور اعلان النتائج عمّا اذا كان المفدال سيقف في المعارضة، قال ان هذا هو المرجح. لكن اجابته كانت أقل حسماً من شاكي الذي أكد ان المفدال ما زال ثابتاً على موقفه الذي يفضّل الالتحاق بحكومة يقودها الليكود، «وعلى كل حال، ليست كارثة ان نقف في المعارضة»[١٧]. وحتى القادة المتديّنون الذين لا يتسمون بالتشدّد تجاه قضية التسوية، يعتبرون ان الليكود أقل لا دينية من العمل، على حدّ تعبير ابراهام رافيتز أحد قادة يهدوت هتوراه الذي رأى ان «كل حزب علماني هو ضد الدين بدرجة معيّنة. لكننا نفضّل الليكود لأنه أقل لادينية من العمل». وقد أصرّ على هذا الموقف حتى وهو يشارك في المفاوضات الائتلافية مع العمل، وفسّر ذلك بأن «علينا السعي لخدمة مصالح أنصارنا، والحفاظ على الوضع الراهن للعلاقة بين الدين والدولة من خلال وجودنا في الحكومة»[١٨]. وقد حدث تزامن طبيعي بين ارتباط الاحزاب الدينية بالليكود وبين تزايد مخاوفها من تأثير اليسار المتنامي داخل حزب العمل على مطالبها ومصالحها وعلاقة الدين بالدولة.

ونتيجة تفضيل هذه الاحزاب الائتلاف مع الليكود، حتى في حال تفوّق محدود لحزب العمل عليه، توقّع بعض الخبراء الاسرائيليين ان يتحوّل النظام الحزبي الى نمط الحزب المهيمن المتمثّل في الليكود الذي رأى أحدهم انه سيكون «مباي عقد التسعينات»[١٩].

لكن هذا التوقع أخفق، لأنه كان يفترض استمرار تفوّق الليكود النسبي على العمل، أو أقلّه تفوّق طفيف للعمل. ويتحقق، الآن، توقّع آخر أكثر بصيرة، وهو نشوء قوى علمانية تلعب دور القابض على التوازن بين العمل والليكود[٢٠]. فقد حصلت ميرتس وتسومت، معاً، على ٢٠ مقعداً، أي بزيادة ٤ مقاعد على مجموع ما لدى الاحزاب الدينية الثلاثة، وكلتاهما تتّسمان بالوضوح الى حدّ الصرامة في التوجه العلماني. لكن المشكلة انهما على طرفي نقيض في موقفهما من قضية التسوية. ومع ذلك، فقد تراجع نفوذ الاحزاب الدينية، نسبياً، عمّا كان عليه طوال عقد الثمانينات، لكن ليس الى الحدّ الذي يتيح استبعادها من أي ائتلاف. وعموماً، فإن الكثير من علاقات القوى الحزبية في اسرائيل سيتغيّر في حال اجراء التعديل المتوقّع في نظام الانتخاب، والذي يقضي بانتخاب رئيس الوزراء، بشكل مباشر، من الشعب. وسيتوقف مدى هذا التغيّر على ما سيتضمنه التعديل بشأن العلاقة بين رئيس الوزراء والكنيست. لكن الارجح ألّا يؤثر هذا التغيّر المتوقّع على طبيعة نظام الحزبين الذي نتوقع استمراره، ربما لمعظم عقد التسعينات، لكن في إطار تداول للسلطة بمعدّلات أسرع من ذي قبل. واذا كان لهذا الاستنتاج من أهمية بالنسبة لنا، فهي عدم